العراق في ظل الأزمة المالية العالمية

تعتبر أزمة الرهن العقاري الأمريكي من ابرز أحداث الاقتصاد العالمي منذ أزمة الكساد الكبير عام ١٩٢٩ إن ماسببته هذه الأزمة من انعكاسات على معظم اقتصاديات دول العالم وما ستتركه من آثار سلبية في المدى المنظور قد جعلت الكثير من مؤيدي مبادئ الليبرالية الاقتصادية وقوانين السوق إعادة ما تم تبنيه من أفكار اقتصادية في مقدمتها ترك الأمر لآلية السوق ، والرجوع إلى مبدأ تدخل الدولة لضبط ومراقبة الاقتصاد الكلي.

ولم تطل الأزمة المالية العالمية الدول المتقدمة فقط وإنما امتدت آثارها إلى الدول النامية عموما" والعربية خصوصا" ، سواء أكانت على مستوى الدول التي اتسمت بسعة وانكشاف أسواقها المالية ام تلك التي اضطربت إيراداتها العامة بفعل تدهور أسعار النفط العالمية ، ومن البديهي أن العراق مصنف ضمن المجموعة الثانية ، إذا أثرت الأزمة على الاقتصاد العراقي عن طريق انخفاض عائداته النفطية نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية بسبب إصابة الاقتصاديات الدولية بالكساد ، مما انعكس على قلة الطلب العالمي على النفط وبالتالي انخفاض أسعاره ، أن انخفاض الأخير وما قابله من انخفاض في عائدات النفط أدى إلى إجراء تخفيض في موازنة العراق الاتحادية لعام ٢٠٠٩ .

ورغم هذا التخفيض في الموازنة بسبب ما تم ذكره سابقا" إلا إنها تجاوزت الآثار السلبية للازمة المالية بل إنها احتضنت المخرجات الايجابية التي بلورت الأفكار ورسمت الأهداف لدى القائمين على أعداد الموازنة المتمثل بضرورة التخلي عن مظاهر الإنفاق غير المبرر في القطاع العام والإبقاء على الإنفاق الضروري وخصوصا" الذي يؤثر بصورة مباشرة على المستهلك العراقي ومستوى معيشته (كالرواتب والأجور والتقاعد وشبكة الحماية الاجتماعية) ، إلى جانب البحث عن مصادر إيرادات أخرى تبتعد عن تقلبات السوق الدولية .

إكمالا" لما سبق يمكن القول أن الاقتصاد العراقي استطاع أن يمتص جزء كبير من الآثار السلبية للازمة بكونه يمتاز بسرعة استعادة نشاطه الاقتصادي بعد الأزمات المالية والاقتصادية بسبب مايملكه من موارد اقتصادية متاحة تمكنه من صد هكذا أزمات ، بل ويمكن القول أيضا" بأن الأزمة المالية العالمية منحت المخطط المالي شهادة نجاح وبتفوق حينما خطط الإيرادات النفطية على أساس سعر تصديري لا يتجاوز الـ (٧٠) دولارا" في حين كان السعر الدولي قد وصل أعتاب الـ (١٤٠) دولار ، وتم تخفيض السعر التصديري المخطط إلى حدود لا تتجاوز الـ (٥٠) دولارا" مع تهاوي أسعار النفط العالمية ، مما دفع بالمخطط المالي البحث عن بدائل أخرى للإيرادات ومنها التعريفة الكمركية .

وفي حال بقاء أسعار النفط على هذا المستوى أو أعلى بقليل ومادام الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي وللتخفيف عن عبئ الموازنة ينبغي إدخال أطراف أخرى تشارك في عملية التنمية الاقتصادية المستهدفة كتفعيل القطاع الخاص وزيادة الإنتاج المحلي الزراعي والصناعي والاستثمار في قطاع السياحة وجلب الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها بما يتناسب ومصلحة الاقتصاد الوطني .